دور كليات التربية في الإعداد والتأهيل المهني للمعلمين لتحسين جودة التعليم في ليبيا وفقا لمتطلبات سوق العمل والتنمية

حسين سالم مرجين[1]، أحمد محمد عبدالقادر[2]
[1] الهيئة الليبية للبحث العلمي ، طرابلس ، ليبيا
[2]ا الهيئة الليبية للبحث العلمي ، طرابلس ، ليبيا

a8000000d@gmail.com

الملخص: تسعى هذه الورقة إلى تناول قضية حيوية وحاسمة لتطوير منظومة التعليم في ليبيا، وهي دور كليات التربية في إعداد وتأهيل المعلمين وتنميتهم مهنيًا وارتباطها باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية. مع دخول العالم الألفية الثالثة، أصبح نجاح هذه الكليات مقروناً بنوعية الخريج وقدرته على التجديد والإبداع والابتكار، فضلاً عن مدى مواءمة بين هذه الكليات وسوق العمل والتنمية. تشير الورقة بأن المتفحص لكليات التربية في ليبيا لا يجد صعوبة في اثبات ما تعانيه من مشكلات وقصور، رغم المحاولات العديدة لإصلاحها. وقد تناولت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية موضوع مشكلات إعداد المعلم بشكل عام وواقع كليات التربية بوجه خاص. وتظهر الوقائع أن "عجزًا في برامج الإعداد والتدريب" عن تزويد المعلم بالمهارات اللازمة لنموه المستمر ومتابعة التغيرات الأكاديمية والمهنية. كما تناولت الورقة أهم الممارسات والتجارب الناجحة إقليميًا ودوليًا، والتي تم توظيفها في عدد من المقترحات المهمة لتطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين في ليبيا. من بين هذه المقترحات: مراجعة اللائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية رقم (465) لسنة 2022م، بحيث يتم تضمين معايير واضحة لتقييم البرامج وتطوير المناهج وتحديد متطلبات التدريب العملي. كذلك، طرحت الورقة مقترح تشكيل لجنة وطنية دائمة لتقويم وتطوير كليات التربية. حيث ستكون هذه اللجنة مسؤولة عن وضع الآليات والإجراءات التي تُلزم كليات التربية بتطوير برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا، مع مراعاة احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

الكلمات المفتاحية: كليات التربية، إعداد المعلمين، سوق العمل، متطلبات التنمية.

The role of colleges of education in preparing and qualifying teachers to improve the quality of education in Libya in accordance with the requirements of the labor market and development.

Hussein Salem Mrgin[1], Ahmed M A Abdulgader[2],
The Libyan Authority for Scientific Research - Tripoli, Libya

a8000000d@gmail.com

Abstract This paper seeks to address a vital and critical issue for the development of the education system in Libya, namely the role of colleges of education in preparing and qualifying teachers and their professional development and its linkage to the needs of the labor market and development requirements. As the world enters the third millennium, the success of these colleges has become dependent on the quality of the graduate and his ability to innovate, create and renovate, as well as the extent to which these colleges are aligned with the labor market and development.

The paper points out that an examination of the colleges of education in Libya does not find it difficult to prove their shortcomings, despite the many attempts to reform them. Many scientific conferences and seminars have addressed the issue of teacher preparation in general and the reality of education faculties in particular. The facts show that the preparation and training programs are unable to provide teachers with the skills necessary for their continuous growth and follow-up of academic and professional changes.

The paper also addressed the most important practices and successful experiences regionally and internationally, which were employed in a number of important proposals to develop professional development programs for teachers in Libya. Among these proposals are Reviewing the regulations of the faculties of education at Libyan universities (No. 465 of 2022) to include clear criteria for evaluating programs, developing curricula, and defining practical training requirements. The paper also proposed the formation of a permanent national committee to evaluate and develop colleges of education. This committee will be responsible for developing mechanisms and procedures that oblige colleges of education to develop teacher preparation and professional development programs, taking into account the needs of the labor market and development requirements.

Keywords : Colleges of Education ,Teacher Training, Labor Market, Development Requirements.

1. المقدمــة

يُناط بكليات التربية إعداد معلمين أكفاء قادرين على الاضطلاع برسالتهم التربوية والتعليمية في المؤسسات التعليمية المختلفة، بالإضافة إلى الإسهام في الإعداد العلميّ والمهنيّ المستمرّ للعاملين في القطاع التعليمي، فإذا كانت المؤسسات التعليمية تهدف إلى تربية الإنسان وتعليمه وبنائه وجدانًا وفكراً وخبرة، وإعداد متعلم مؤهل للتعلّم الذاتي - وللتعلم المستمر طيلة الحياة، مستفيدةً من ثورة المعلومات والاتصالات، فهي بحاجة إلى كليات تربية تعمل على مواكبة تأهيل معلّميها ليكونوا متعلمين مدى الحياةً. يتطلب ذلك الإعداد المستمر علمياً وتربوياً قبل وأثناء العمل، مما يجعلها معنيةً بإعداد معلم قدوةً في السلوك والأخلاق والعلم. إن معلم اليوم يُعد لخدمة أجيال الغد، لذا تعكس كليات التربية ذلك في خطط دقيقة مستوحاة من رؤية ذات إنسانية تشمل جميع

جوانب التربية، هذه الرؤية تربط بين التراث الغني والحاضر بكل تحدياته والمستقبل المأمول بكل تطلعاته وتوقعاته.

في تقرير صادر عن وزارة التعليم والبحث العلمي الليبية، تم توضيح أن "نتائج المؤتمر الوطني للتعليم لسنة 2012م أظهرت وجود قصور في الخطط الدراسية لمؤسسات إعداد المعلمين (كليات التربية) وعدم التكامل في بعض المقررات الدراسية في التخصص الواحد من حيث المحتوى، وانعدام الترابط بين الجانبين النظري والتطبيقي، ما أدى إلى وجود نظام تعليمي لا يفي بالمتطلبات والحاجات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها" (تقرير تطوير كليات التربية، 2019، ص 15). في هذا السياق، جاءت توصيات تقرير تطوير كليات التربية لتؤكد على أهمية " الاهتمام بالجانب العلمي والتدريب الميداني، وزيادة الوعي الزمني ومدة التدريب الميداني للتمكن الجيد من مهارات التدريس للطالب المعلم قبل الخدمة"(تقرير تطوير كليات التربية، 2019، ص 15). كما اوضح تقرير صادر عن وزارة التعليم والبحث العلمي في ليبيا لسنة 2020م الحاجة إلى "إرساء برامج تأهيلية في مجال التدريس والتأهيل التربوي توجه لغير التربويين من خريجي الأقسام العلمية المختلفة لغرض إكسابهم الأساليب التربوية في التدريس"(تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا، 2020، ص 145). كما تشير وقائع كليات التربية في ليبيا إلى وجود " عجز في برامج الإعداد والتدريب عن تزويد المعلم بمهارات تجعله قادراً على نموه المستمر وتؤهله لمتابعة التغيرات والمستجدات التي تطرأ سواء أكاديمية أو مهنية" (اعواج ، 2010). وفي هذا الإطار، أكدت دراسة العوجزي على أهمية أن "تتوافق برامج إعداد المعلم في كليات التربية في الجامعات الليبية مع متطلبات العصر واحتياجات سوق العمل لإحداث التنمية المجتمعية المرغوبة"(العوجزي، 2023، ص 173).

وبناءً على ما سبق، تأتي أهمية هذه الورقة كونها تتناول دور كليات التربية في التدريب والتطوير المهني لتحسين جودة التعليم في ليبيا، وارتباط كل ذلك باحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية. يُعتبر التدريب والتطوير المهني عنصرًا أساسيًا في إعداد معلمين أكفاء، حيث يسهم في تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على مواجهة التحديات والمواقف التعليمية المتزايدة.

من الضروري أن تعكس برامج التدريب والتطوير المهني احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، مما يتطلب بالضرورة القيام بمراجعة البرامج التعليمية والتدريبية لتلبية احتياجات المتعلمين المتجددة. إن تحسين جودة التعليم من خلال التدريب الفعال يعني المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. فالتعليم الجيد يعد ركيزة مهمة لنمو الأفراد والمجتمعات مما يعزز قدرتهم على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

2. الأهداف

1.تسليط الضوء على دور كليات التربية في إعداد وتأهيل المعلمين وتنميتهم مهنيًا من أجل تحسين جودة التعليم في ليبيا.

2.استكشاف التحديات والمعوقات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.

3.الوقوف على الممارسات الناجحة والنماذج المتميزة في هذا المجال إقليميًا ودوليًا وإمكانية الاستفادة منها في السياق الليبي.

4.تقديم مقترحات وتوصيات لتعزيز دور كليات التربية في تحسين جودة التعليم.

3. المنهجية

يمكن تحديد المنهجية المتبعة في هذه الورقة البحثية، في الآتي:

- المنهج المقارن: من خلال استكشاف التجارب المحلية والإقليمية الناجحة في هذا المجال ومدى الاستفادة منها.
- تحليل المضمون: من خلال تحليل التقارير والدراسات ذات العلاقة بكليات التربية خاصة الصادرة عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- الخبرة العملية: الاعتماد على التراكم المعرفي للباحثين حيث شارك الباحثين في عدد من اللجان ذات العلاقة بكليات التربية، كما ترأس أحد الباحثين اللجنة المكلفة بدراسة وتطوير كليات التربية في ليبيا، فضلا عن تراس لجنة إقليمية مناط بها وضع معايير الاعتماد البرامجي لكليات التربية.

4. التساؤلات البحثية:

بناء على الأهداف الموضوعة يمكن تحديد تساؤلات البحثية في الآتي:

1.ما هو دور كليات التربية في إعداد وتأهيل المعلمين في ليبيا من حيث المناهج والبرامج والتدريب العملي؟

2. ما أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين؟

3. ما الممارسات الناجحة والنماذج المتميزة لكليات التربية في التطوير المهني للمعلمين على المستوى الإقليمي والدولي، وكيف يمكن الاستفادة منها في السياق الليبي؟

4. ما المقترحات والتوصيات اللازمة لتعزيز دور كليات التربية في تحسين جودة التعليم من خلال تطوير برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتنمية؟

5. المحاور

سيتم تقسيم محاور الورقة إلى الآتي:

أولًا: دور كليات التربية في إعداد وتأهيل المعلمين في ليبيا من حيث المناهج والبرامج والتدريب العملي.

ثانيا: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.

ثالثا: أهم الممارسات الناجحة والنماذج المتميزة لكليات التربية في التطوير المهني للمعلمين على المستوى الإقليمي، وكيف يمكن الاستفادة منها في السياق الليبي.

رابعا: أهم المقترحات والتوصيات اللازمة لتعزيز دور كليات التربية في تحسين جودة التعليم من خلال تطوير برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتنمية.

أولًا: دور كليات التربية في إعداد وتأهيل المعلمين في ليبيا من حيث المناهج والبرامج والتدريب العملي

لا يزال موضوع دور كليات التربية في إعداد وتأهيل المعلمين من الموضوعات التي تشغل تفكير الكثير من المهتمين والباحثين التربويين. فنجاح وتقدم الدول في التعليم أصبح مرتبطاً إلى حد كبير بجودة مخرجات كليات التربية. مع دخول العالم الألفية الثالثة أصبح نجاح هذه الكليات مقروناً بنوعية الخريج وقدرته على التجديد والإبداع والابتكار، فضلاً عن مدى مواءمة بين هذه الكليات وسوق العمل والتنمية.

لقد تأسّست أول كلية تهتم بإعداد المعلمين في ليبيا عام 1965م تحت مُسمّى كلية المعلمين العليا بمدينة طرابلس، ضمن مشروع مشترك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة "اليونيسكو"؛ وذلك بُغية دعم الجهود الوطنية في إعداد الكفايات التربوية والتعليمية التي تُلبي الاحتياجات المحلية في المجال التعليمي، وفي العام 1970م تمّ تعديل الاسم ليتلاءم مع الخصائص الجديدة، فأصبحت تُعرف باسم كلية التربية، ومع مرور السنوات، وتزايد عدد الجامعات الليبية أصبح هناك حاليًا أكثر من خمسين كلية تربية على المستوى الوطني في الجامعات الليبية. (مرجين، وآخرون، 2021، ص 5).

كما تسعى كليات التربية بالجامعات الليبية إلى تحقيق رسالتها وأهدافها التي حددتها اللائحة رقم (465) لسنة 2022م بشأن تنظيم كليات التربية، والتي ركّزت في مجملها على إعداد معلمين ممارسين قادرين على تلبية الاحتياجات المجتمعية في قطاع التعليم بمراحله المتنوعة. حيث حددت المادة (5) من اللائحة رسالة كليات التربية في ليبيا في الآتي (لائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية، 2022، ص 1):

" إعداد كوادر علمية مؤهلة أكاديميًا وتربويًا قادرة على الابداع والابتكار بما يلبي متطلبات سوق العمل". تعكس هذه الرسالة دور كليات التربية في إعداد المعلمين يتمتعون بكفاءة أكاديمية وتربوية، كما إن إضافة الابداع والابتكار على الرسالة يُبين المتطلبات المستقبلية التي تحتاجها المؤسسات التعليمية، في حين إن ربط الرسالة بمتطلبات سوق العمل يوضح مدى مرونة التي تحتاجها المناهج التعليمية لكليات التربية بحيث تتماشى مع احتياجات سوق العمل المتغير.

كما بينت اللائحة المذكورة بأن كليات التربية بحاجة إلى مواكبة هذا التوجه الذي سيسهم في تحقيق الدوافع المرجوة بتأهيل طلبة معلّمين، يتمتعون بالخبرة المهنية والمعارف، والمهارات، حيث حددت اللائحة أهداف كليات التربية في الاتي (لائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية، 2022، ص 2) :

1.تكوين المعلم القادر على أداء مهامه التعليمية والتربوية وتطوير الامكانات والمواهب.

2. حصول الطلاب على أساسيات المعرفة العلمية والتربوية والنفسية والاجتماعية.

DOI:10.5281/zenodo.15640899

3. تمكين الطلاب من اكتساب القدرة على تطبيق المهنية بعد التخرج.
4. تنمية قدرات الطلاب على التفاعل مع التقنيات الحديثة، بما يؤهلهم للعمل.

كما تُصنف نظم الدراسة بكليات التربية من حيث البناء الأكاديمي والتربوي إلى صنفين هما: النظام التكاملي، والنظام التتابعي. (مرجين، وآخرون، 2021، ص 22)

أ- النظام التكاملي: ويُطبق على الدارسين نظاميًا في التخصّصات الأكاديمية والتربوية، بشكل متتابع ولمدة أربع سنوات.

ب- النظام التتابعي: ويُطبق على خريجي الكليات الجامعية مثل: الآداب، والعلوم، وغيرها من الكليات الأخرى، ليلتحقوا بعد ذلك للدراسة بكليات التربية لمدة عام واحد، يؤهلون فيها تربوياً للعمل بمهنة التدريس، كما يُطبق على المعلمين غير الحاصلين على شهادات في التربية للحصول على دبلوم تأهيل تربوي، حسب رغبة المعلم، أو بناء على تقرير المفتش التربوي.

2- الدراسة بكليات التربية النظرية والعملية، ومدة الدراسة للحصول على الإجازة المتخصّصة (8) ثمان فصول، ما يعادل أربع سنوات، يدرس الطالب المقرّرات الأكاديمية، والتربوية، والثقافية في آنٍ واحد، بالإضافة إلى ممارسة التربية العملية بالمدارس، وفقاً دليل التربية العملية المعتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

حددت اللائحة في المادة (20) التربية العملية والتدريب الميداني بأنها جزءًا من متطلبات التخرج لطلبة كليات التربية، حيث قسمت اللائحة مقرر التربية العملية خلال الفصلين دراسيين فصل داخل الكلية يسمي تطبيقات تدريسية وفصل خارجها يسمي تربية العملية، حيث أن التطبيقات التدريسية تدرس في الفصل السابع في حين التربية العملية بالمؤسسات التعليمية تكون في الفصل الثامن بعد اجتياز مقرر تطبيقات تدريسية. (لائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية، 2022، ص 12):

كما يتم تقييم الطلبة المعلمين في التربية العملية وفقا للاتي (لائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية، 2022، ص 12):

- إدارة المؤسسة التعليمية تمنح 10% من درجة التقييم
- معلم المادة بالمؤسسة التعليمية يمنح 10%
- الاستاذ المشرف على الطلبة المعلمين يمنح 80%

وفي نفس الوقت، سمحت اللائحة لكليات التربية في المادة (64) بتنفيذ برامج التأهيل التربوي لخريجي الكليات التربية غير التربويين الراغبين في العمل كمعلمين بمراحل التعليم العام المختلفة (لائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية، 2022، ص 35). وحددت المادة (66) مدة برنامج التأهيل التربوي بثلاثة فصول دراسية: فصلين مواد دراسية، والفصل الثالث تربية عملي. (لائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية، 2022، ص 36):

كما جاءت دليل التربية العملية باللائحة المذكورة ليحدد اهداف التربية العملية، حيث يكمن جوهرها في الربط بين النظرية والتطبيق عند إعداد الطالب المعلم من خلال الاتي. (لائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية، 2022، ص 45):

1.توفير الخبرات العملية التي تساعد على اكتساب المهارات المهنية للمعلم
2. التعرف على المناهج الدراسية في مراحل التي يعد للتدريس بها
3. التوظيف العملي لما تعلمه نظريا في مواقف تدريسية فعلية
4. امتلاك الكفايات التدريسية في مجال التخطيط والتنفيذ والتقويم
5. إدراك الواجبات ومسؤوليات المعلم
6. مشاهدة وتحليل نماذج مختلفة من مواقف التدريس التي يؤديها معلمون أكفاء

وبناءً على ما سبق، يمكن القول بأن كليات التربية تسهم بشكل كبير في إعداد وتأهيل المعلمين من خلال الاتي:

• التربية العملية، حيث تُعد جزءًا أساسيًا من برامج كليات التربية، حيث يتم توفير الممارسات والخبرات العملية للطلبة من خلال التدريب في المؤسسات التعليمية.

• التقييم المستمر للمعلمين الطلبة أثناء التدريب العملي من قبل عدة جهات، وهي: إدارة المدرسة، ومعلم المادة، والأستاذ المشرف. مما يضمن جودة التعليم والتدريب.

• التفاعل مع الواقع التعليمي حيث يعزز التدريب العملي قدرة الطلبة على توظيف المعرفة النظرية في مواقف تدريسية فعلية مما يسهل عليهم فهم التحديات التي قد يواجهونها كمعلمين.

• تأهيل طلبة من تخصصات أخرى، حيث تقوم كليات التربية بتأهيل طلبة من تخصصات أخرى ليكونوا معلمين وفقًا لبرنامج تعليمي وتدريبي محدد.

كل ما سبق، يدفعنا إلى البحث عن التحديات والمعوقات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.

ينبغي أن يعرض هذا الجزء من البحث، نتائج التجارب أو الاستبيانات او الادوات العلمية الأخرى المستخدمة في البحث/الدراسة على شكل جداول أو أشكال بيانية او صور مع شرحها بطريقة محايدة ومباشرة.

ثانيا: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين

في تقرير صادر عن وزارة التعليم عام 2019م تم التأكيد على أن "كليات التربية تتحمل العبء الأكبر في بناء الإنسان وتأهليه. ومع ذلك، لم تحظَ هذه الكليات بأي تطوير وإصلاح في مراحل التعليم، بدءًا من معاهد المعلمين العامة والخاصة، وصولًا إلى دور الجامعات في عمليات التأهيل والتدريب من خلال كليات التربية التي أوكلت إليها مسؤولية إعداد المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم قبل ممارسة المهنة وأثناءها (تقرير لجنة تقييم كليات التربية، 2019، ص 5).

كما بين نفس التقرير أن المتفحص لكليات التربية في ليبيا لا يجد الكثير من العناء لأثبات ما تعانيه من مشكلات وقصور، رغم ما بُذل من محاولات لإصلاحها، وقد تناولت العديد من المؤتمرات والندوات العلمية موضوع مشكلات إعداد المعلم بشكل عام وواقع كليات التربية بوجه خاص. (تقرير لجنة تقييم كليات التربية، 2019، ص 9)، كما رصد التقرير عدد من التحديات التي تواجه كليات التربية منها:

- الاختلاف الواضح في المقررات الدراسية بين الأقسام المتناظرة، وهذا الاختلاف يضعف كثيرا عوامل الانسجام والوحدة الفكرية بين أبناء البلد الواحد.
- الافتقار إلى الربط بين الكليات والأقسام العلمية مع احتياجات المؤسسات التعليمية من التخصصات التربوية والعلمية المناسبة.
- عدم وجود أهداف إجرائية واضحة ومحددة للمناهج الدراسية يمكن تقييمها وتطويرها.
- عدم مواكبة البرامج الحالية للتقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر
- عدم كفاية المواد التخصصية والتكوين التخصصي اللازم لممارسة المهنة
- افتقاد البرامج للوحدة والتكامل في عنصر الأهداف التعليمية
- تركيز المناهج التعليمية على الجانب النظري دون الجانب العملي
- الافراط في التركيز على الجانب المعرفي دون الاهتمام بالجوانب الوجدانية والمهارية
- عدم إسهام المناهج في تنمية الكفاءات الخاصة بالتدريس
- وجود انفصال بين الجانب النظري والعملي
- تعيين أعضاء هيئة تدريس غير مؤهلين تربويًا للعمل بكليات التربية
- كما حدد تقرير صادر عن وزارة التعليم أهم التحديات التي تواجه جل الكليات في الجامعات الليبية بشكل عام في الآتي: (إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا، 2020، ص 24)
- على رغم من وجود خطط تدريسية ووحدات معتمدة للمناهج في جميع مراحل التعليم الجامعي إلا أنه يوجد تفاوت في تنفيذها من جامعة إلى أخرى ومن قسم إلى آخر.
- المنهج الدراسي في التخصص الواحد غير متلائم بين أغلب الجامعات، وهناك غياب للمعايير المحددة للتوافق بين المناهج والمقررات الدراسية للتخصص الواحد، وعدم الأخذ بمبدأ التطبيق والتطوير المستمر.
- عدم وجود لوائح تنظيمية للمناهج الدراسية في الجامعات الليبية على المستوى الوطني، مما سبب اختلافات في عملية التسمية
- عدم تحديث وإعداد المناهج الدراسية في أغلب الجامعات، واستمرار اتباع أساليب التدريس النمطية التي تعتمد على التلقين والحفظ.
- ورصدت لجنة مكلفة من قبل وزارة التعليم العالي بقرار رقم (168) لسنة 2021عددًا من التحديات التي تواجه كليات التربية في ليبيا، وهي (تقرير لجنة تقييم كليات التربية، 2021) :
- يوجد حاليًا حوالي (50) كلية تربية.

- تعيين أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات دون حصول العديد منهم على مؤهل تربوي.
- افتتاح الأقسام والبرامج بهذه الكليات دون وجود خطط واضحة.
- جل الكليات عبارة عن مباني لمؤسسات التعليم الأساسي والثانوي.
- التباين في الهياكل التنظيمية لهذه الكليات، من حيث المسميات والمهام والمسؤوليات.
- التباين في اللوائح الداخلية لهذه الكليات.
- عدم وجود أدلة خاصة بتطبيق التربية العملية.
- التباين في مسميات الأقسام والبرامج العلمية.
- وجود اختلاف في المقررات الدراسية من حيث المسميات والمحتوى بين هذه الكليات، حيث أصبحت المقررات الدراسية في كثير من الأحيان عرضة للتعديل أو الإضافة أو الحذف.
- مع زيادة إعداد الملتحقين بكليات التربية، لم تعد نوعية التعليم وكفاءته تدخل ضمن صدارة الأولويات.
- قلة الحوافز والمحاسبية.
- عدم توافر المعلومات أو تقارير منشورة عن أداء هذه الكليات.
- توجد نسبة بطالة بين الخريجين هذه الكليات.
- أصبحت نواتج التعلم أقل من حيث الجودة والمنافسة مقارنةً بسنوات التحصيل العلمي بين كبار المتعلمين.
- لا توجد أيّ إستراتيجية واضحة في رؤية ورسالة وأهداف هذه الكليات.

في حين رصد تقرير لجنة تقييم أوضاع كليات التربية والآداب والعلوم بالجامعات الليبية الصادر عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لسنة 2021م عددا من التحديات وهي (تقرير لجنة تقييم أوضاع كليات التربية والآداب والعلوم بالجامعات الليبية، 2021، ص 21):

- التباين في مسميات بعض البرامج التعليمية ومقرراتها الدراسية.
- التباين بين كليات في عدد الوحدات الدراسية اللازمة للتخرج.
- عدم مراعاة التقيد بعدد الأسابيع الدراسية لإنهاء الفصل الدراسي، التي يجب ألا تقل عن 14 أسبوعًا.
- السماح للطلبة بتسجيل مادة التربية العملية قبل اجتياز المواد الدراسية المطلوبة سواء في التخصص أو المواد الدراسية.
- غياب التخصصات المطلوبة لقطاع التربية والتعليم وفق الملاكات الوظيفية للمؤسسة التعليمية في أغلب الكليات، مثل التوجيه والارشاد النفسي، والفئات الخاصة، ورياض الاطفال، والخدمة الاجتماعية.
- عدم توافق مخرجات البرامج التعليمية مع احتياجات المؤسسات التعليمية.
- عدم تفعيل دور المشرف الأكاديمي في اغلب الكليات
- كما يمكن رصد عدد من التحديات من خلال الاطلاع على اللائحة المنظمة لكليات التربية وهي:
- افتقار اللائحة إلى آليات واضحة لتطوير استراتيجيات التدريس والتعلّم في كليات التربية.
- افتقار اللائحة إلى وضع أساليب التقويم الطلبة بشكل واضح وفعّال.
- عدم تطرق اللائحة لإجراءات توصيف البرامج والمقرّرات الدراسية بكليات التربية
- عدم توضيح آليات استحداث بعض البرامج في كليات التربية بما يتوافق مع الاحتياجات المجتمعية والتربوية.
- عدم التطرق إلى مخرجات التعلّم المستهدفة لكليات التربية للمرحلة الجامعية الأولى، فضلاً عن خصائص ومواصفات الخريجين.
- عدم التطرق إلى إجراءات تقويم وتطوير الأقسام والبرامج العلميّة القائمة في كليات التربية. حيث يجب على كليات التربية القيام بعمليات تقويم وتطوير الأقسام، والبرامج العلميّة القائمة كل خمسة أعوام، من خلال تحديد مواطن القوة والضعف، وتحديد جوانب التحسين، لضمان جودة الأقسام والبرامج العلميّة، وتحسينها وتطويرها بشكلٍ مستمر بحيث تتماشى مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

إذن بناء على ما سبق يمكن تحديد أهم التحديات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين وهي على النحو الآتي:

1.وجود تفاوت في تنفيذ المناهج من كلية إلى أخرى، مما يعكس عدم التوافق بين المناهج والمقررات الدراسية.
2. افتقار كليات التربية إلى لوائح تنظيمية داخلية، مما يؤدي إلى اختلاف في تسميات البرامج والمقررات الدراسية.
3. تعاني كليات التربية من عدم وجود خطط واضحة لافتتاح الأقسام والبرامج، بالإضافة إلى تباين في الهياكل التنظيمية.
4. هناك تراجع في مستوى كفاءة الخريجين.
5.تعاني كليات التربية من قلة الحوافز، كما تفتقر المعلومات والتقارير المنشورة حول أدائها.
6. لا تتوافق مخرجات التعليمية مع احتياجات المؤسسات التعليمية، حيث يوجد هناك نقص في التخصصات المطلوبة.
7. وجود ثغرات كبيرة في اللائحة التنظيمية لكليات التربية، خاصة فيما يتعلق باستراتيجيات واضحة لتطوير التعليم والتدريب والتقويم، مما يؤثر على جودة المخرجات التعليمية.

بشكل عام، تحتاج كليات التربية في ليبيا إلى تحسين وتطوير يشمل المناهج الدراسية، وتفعيل دور المشرفين الأكاديميين، فضلًا عن تحديد استراتيجيات واضحة للتعليم والتدريب، لضمان جودة التعليم والتدريب، كما يجب مراجعة اللائحة التنظيمية رقم (465) لسنة 2022م، بشأن تنظيم كليات التربية، كونها تفتقر إلى مواد ذات علاقة بمخرجات التعلم المستهدفة، وتحديد خصائص وكفايات الخريجين، والبرامج التدريب العملي لتحقيق التنمية المستدامة للمعلمين. وهذا الأمر يقودنا إلى البحث عن أهم الممارسات الناجحة، خاصة فيما يتعلق بالتطوير المهني على المستوى الاقليمي.

ثالثا: أهم الممارسات الناجحة والنماذج المتميزة لكليات التربية في التطوير المهني للمعلمين على المستوى الإقليمي، وكيف يمكن الاستفادة منها في السياق الليبي

تعتمد كليات التربية لتحقيق أهدافها مناهج تأخذ بعين الاعتبار الإفادة من التجارب السابقة، ومستلهمة في ذلك مبدأ الانتقاء المبني على معايير الجودة، ومستخدمة الأساليب التدريسية الحديثة، معززة بالتقنيات التربوية، مهيئة بذلك بيئة الإبداع التربوي، وماضية قدماً في الطموحات والتطلعات المستقبلية، فهي تعمل في ظل تلك الرؤية على تخريج معلمين مؤهلين للتدريس في مرحلة الطفولة المبكرة ومرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الثانوية.

في هذا السياق يشير الرئيس التنفيذي للمعهد السنغافوري؛ تان في تقريره المعنون " سياسات المعلم: أفضل الممارسات الدولية في تطوير مهنة التعليم" إلى أهمية وجود برامج لإعداد المعلمين وفق معايير عالية. كما يبرز ضرورة إطالة فترة الإعداد وزيادة متطلبات التخرج، والحرص على تعيين الكفايات الاساسية لمحتوى البرامج. (العصيمي، الروقي، 2022، ص 66).

كما أوصى المؤتمر الثالث لكلية التربية بجامعة عين شمس 17-19-2018م، بضرورة الاسترشاد بالمواثيق واللوائح الخاصة بالهيئات العالمية والمراكز العلمية في تحسين السياسية التعليمية (العصيمي، الروقي، 2022، ص 68).

في حين جاء تقرير عن واقع برامج إعداد المعلمين في العالم العربي الصادر عن المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعميم لعام 2017م، إن برامج إعداد المعلم تقوم على ثلاثة اتجاهات هي (واقع برامج إعداد المعلمين في العالم العربي، 2017، ص 15-16) :

الإعداد المبني على الأهداف: حيث يعتمد هذا الاتجاه على إظهار السلوك أو الأداء المتوقع الذي سيصل إليه المتعلم بعد الحصول على عملية التعلم. كما يجب تحديد مستوى الأداء المطلوب من خلال وضع أهداف زمنية لإنجاز العمل في مدة زمنية محددة.

الإعداد المبني على الكفايات: وهو تصف ما يجب أن يتقنه المتخرج للقيام بمهنته. والكفاية تتضمن الأدوار والمهام التعليمية التي ينبغي أن يتدرب عليها الطالب المعلم ليؤديها بمستوى معين من الإتقان والمهارات والقيم التي يجب امتلاكها وتظهر في شكل أداء يمكن ملاحظته وقياسه.

الإعداد المبني على المعايير: وهي عبارات تبين ما يجب على المعلم أن يعرفه ويكون قادرًا على أدائه وتنفيذه بغض النظر عن التخصص الذي ينتمي إليه، وتحتوي المعايير على ما يمكن أن يمتلكه الطالب المعلم من معارف ومهارات واتجاهات مرتبطة بعمليات التدريس للمحتوى بحيث يتحقق الهدف المنشود من عملية التعلم.

DOI:10.5281/zenodo.15640899

كما شرعت وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية في تحديث برامج إعداد المعلم بالتعاون مع الجامعات السعودية. وقد مر العمل بمرحلتين: مرحلة الإطار العام ومرحلة الإطار التنفيذي. ركزت مرحلة الإطار العام على صياغة القرارات الأساسية في سياسة إعداد المعلم، لتكون أساسًا لعمليات التجديد. في حين تركزت المرحلة الثانية وهي الإطار التنفيذي، على الخطوات العملية لتصميم البرامج وتنفيذها في الجامعات. من ذلك تحديد المواصفات العامة للبرامج، والكفايات التي يتوقع أن يكتسبها الخريجون، وكيفية إدارة تلك البرامج بما يضمن جودتها. كما تم تقديم نماذج من الممارسات الجيدة، سواء كانت تلك الممارسات منفذة في برامج متميزة عالميًا، أو في ممارسات أكدت عليها المعايير التي صدرت عن هيئات اعتماد برامج إعداد المعلم أم في الأدلة والبراهين العلمية. ولا يقتضي وجود الإطار التنفيذي توحيد البرامج في كل الجامعات، بل يتوقع التنوع بين الجامعات وإظهار شيء من التنافس والإبداع في تصميم البرامج وتنفيذها، مع الالتزام بما يحتويه الإطار مضامين. (لجنة تطوير برامج إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية). وفي دراسة لواقع برامج التربية وإعداد المعلمين في الاردن، أظهرت نتائج الباحثة الشوابكة أن تنفيذ تدريس في كليات التربية يتوجب أن يأخذ في الاعتبار المعايير التالية (الشوابكة، 2020، ص 14):

- يسهم البرنامج في تعزيز تواصل المعلم الفعال مع الطلبة مما يسهل تعلمهم ونمائهم
- يساعد البرنامج على التخطيط للتدريس وفق مستجدات المواقف التعلمية – والتعليمية وحاجات الطلبة.
- يساعد البرنامج في احترام ورعاية جميع الطلبة.
- يشجع البرنامج على استخدام مصادر تعلمية متعددة، تتناسب مع تنوع الطلبة وحاجاتهم.
- يساعد البرنامج في استخدام استراتيجيات وأساليب ملائمة لإدارة الصف.
- يسهم البرنامج في تنظيم بيئة صفية تفاعلية آمنة وداعمة.
- يعزز البرنامج استخدام استراتيجيات التدريس الملائمة والمتنوعة.
- يساعد البرنامج في التعامل بشكل إيجابي مع المشاكل السلوكية للطلبة.
- يسهم البرنامج في تنمية مهارات التفكير الناقد والإبداعي لدى الطلبة.

ومن ناحية أخرى، أوضح المجلس الوطني لاعتماد برامج إعداد المعلم (NCATE) - هو مؤسسة غير حكومية وغير ربحية تأسست في عام (1954)، ومخولة من وزارة التربية والتعليم الأمريكية لاعتماد برامج إعداد المعلمين والمهن المدرسية الأخرى وفق معايير واضحة – عددًا من المعايير الخاصة بالمعارف الطلبة المعلمين، ومهاراتهم واتجاهاتهم المهنية، وهي (العازمي، بدر حمد، وآخرون، 2016، ص 59):

- يمتلك الطلبة المعلمون لممارسة التدريس معرفة عميقة بمادة التخصص التي يخططون لتدريسها.
- يمتلك الطلبة المعلمون إدراكاً نافذاً بين محتوى مادة التخصص وبين المعرفة المهنية المتعلقة به.
- يظهر الطلبة المعلمون فهماً عميقاً للمعارف والمهارات المهنية.
- يتفكر الطلبة المعلمون في ممارساتهم ويجرون التعديلات اللازمة لتحسين تعلم التلاميذ.
- يعرف الطلبة المعلمون كيف يتعلم التلاميذ وكيف يمكن جعل الأفكار قابلة للفهم.
- يركز الطلبة المعلمون على تعلم تلاميذهم، ويدرسون الآثار المترتبة على أفعالهم كما يقيم الطلبة المعلمون تعلم تلاميذهم ويحللوه بدقة.

بناءً على ما سبق، فإنه يمكن الاستفادة من الممارسات الناجحة والنماذج المتميزة لكليات التربية من خلال التأكيد على أهمية أن يتم تصميم برامج كليات التربية وفقًا لمعايير واضحة تشمل المعارف والمهارات والاتجاهات المهنية للمعلمين مع مراعاة احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية. هذا سيسهم في تعزيز دور كليات التربية في تحسين جودة التعليم.

كما إنه يبرز السؤال الجوهري: كيف يمكن توظيف هذه الممارسات لتعزيز دور كليات التربية في تحسين جودة التعليم؟ وكيف يمكن تطوير برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيا بما يتماشى مع هذه التجارب ومراعاة لمتطلبات سوق العمل والتنمية؟

رابعا : أهم المقترحات والتوصيات اللازمة لتعزيز دور كليات التربية في تحسين جودة التعليم من خلال تطوير برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتنمية.

سوف نركز في الصفحات القادمة على استعراض مجموعة من المقترحات التي تهدف إلى تعزيز دور كليات التربية لتحسين جودة التعليم. يتطلب ذلك تطوير برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا، بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل والتنمية. كما سنستفيد من التجارب والنماذج المتميزة لكليات التربية في التطوير المهني للمعلمين على المستوى الإقليمي والدولي.

نعتقد بأن من الضروري مراجعة اللائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية رقم (465) لسنة 2022م، حيث تفتقر هذه اللائحة العديد من النقاط التي تعيق التطوير والتدريب المهني. يجب أن تتضمن اللائحة المعايير واضحة لتقييم البرامج وتطوير المناهج وتحديد متطلبات التدريب العملي مما يسهم في تعزيز جودة التعليم في كليات التربية. علاوة على ذلك، من المهم تشكيل لجنة وطنية دائمة لتقويم وتطوير كليات التربية. وهذا المقترح تم رصده من ضمن اللائحة المقترحة التي قدمتها لجنة تقييم كليات التربية بقرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (168) لسنة 2021م.

ستكون هذه اللجنة الوطنية مسؤولة عن وضع الآليات والإجراءات التي تُلزم كليات التربية تطوير برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا. إن إنشاء هذه اللجنة يعكس التزام الدولة بتحسين جودة التعليم، حيث يمكن أن تسهم في تحديد مواطن القوة والضعف في البرامج التعليمية والتدريبية الحالية. وعموما يمكن تحديد عدد من المسؤوليات لهذه اللجنة في الآتي:

1. مراجعة وتقويم كليات التربية بشكلٍ دوري، ومستمر حسب شروط وضوابط اللائحة؛ بُغية تحديث وتطوير برامج كليات التربية.
2. القيام بإحالة تقارير دورية إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن أيّ قُصور أو تدني في مستوى جودة كليات التربية.
3. إعداد النماذج والأدلّة الاسترشادية، مثل نماذج تطوير، أو استحداث، أو قفل أقسام، أو برامج علميّة، ودليل التربية العملية ...إلخ.
4. مراجعة الشروط والضوابط التي تُنظم كليات التربية بشكلٍ دوري.
5. منح الموافقة باستحداث أقسام أو برامج علميّة جديدة، فضلاً عن الموافقة على إقفال أيّ أقسام، أو برامج قائمة.
6. إعداد معايير الاعتماد البرامجي لكليات التربية بالتنسيق مع المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسّسات التعليمية والتدريبية.
7. نشر أهم الممارسات الجيّدة التي يتوجّب على كليات التربية اتباعها بشكلٍ دوري.

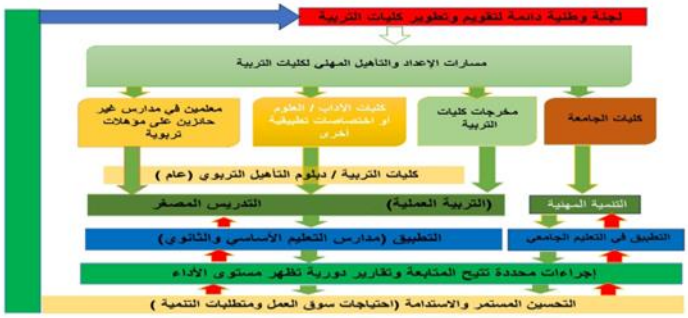

الشكل رقم (1) - خارطة طريق مقترحة لمسارات كليات التربية في الإعداد والتأهيل المهني

وفقا للشكل رقم (1). تبدأ هذه الخارطة بوجود لجنة وطنية لتقويم وتطوير كليات التربية، وهذه اللجنة تُعد خطوة أساسية لضمان توجيه وتنسيق الجهود نحو إعداد والتأهيل المهني لمسارات لكليات التربية. إن وجود هذه اللجنة يسهم في خلق بيئة تعليمية مهنية تدعم تطوير مهارات العلمين والطلبة.

تشمل مسارات الإعداد والتأهيل المهني أربع مسارات رئيسية، هي:

DOI:10.5281/zenodo.15640899

1.مخرجات كليات التربية من خلال التربية العملية: حيث يهدف هذا المسار إلى تعزيز التجربة العملية للطلبة، مما يمكنهم من تطبيق المعارف النظرية والمهارات في بيئات تعليمية حقيقية.. وهذا يسهم في تحسين جودة التعليم.
2.الإعداد والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة: يُعتبر تطوير مهارات وعارف أعضاء هيئة التدريس أمرًا حيويًا، حيث يُساهم في رفع مستوى التعليم وتحسين الممارسات التدريسية. فمن خلال البرامج التدريبية يمكن لأعضاء هيئة التدريس مواكبة أحدث الاتجاهات التعليمية.
3.تأهيل التربوي لمخرجات كليات الآداب / العلوم أو اختصاصات تطبيقية أخرى: يعد هذا المسار مهم لدمج التخصصات المختلفة في مجال التعليم، مما يساعد على تنويع الخبرات التعليمية، وتلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.
4. معلمين في مدارس غير حائزين على مؤهلات تربوية: هذا المسار يهدف إلى تطوير برامج تدريبية تساعد المعلمين غير حائزين على مؤهلات تربوية على اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لتقديم تعليم فعال، مما يعزز من جودة التعليم في المؤسسات التعليمية.
علاوة على ذلك، تطرح الخارطة وجود إجراءات محددة للمتابعة والتقييم والتحسين المستمر لعملية الإعداد والتأهيل المهني، هذه الإجراءات تتيح تقديم الملاحظات والتوصيات، وضمان تطبيق الإعداد والتأهيل المهني بشكل مستدام وفعال. ينبغي أيضا وجود تقارير دورية تسلط الضوء على الأداء في عملية التطبيق. تلك التقارير يمكن أن توفر توصيات ومقترحات قيمة لتعزيز جوانب القوة والتغلب على التحديات المحتملة. من خلال هذه التقارير يمكن تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير، مما يساهم في تحسين جودة التعليم بشكل مستدام، وبما يتماشى مع متطلبات العصر ويعزز القدرة التنافسية للمخرجات في سوق العمل.

6. المقترحات

نقترح عددًا من المقترحات التي تدفع نحو تطوير برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا بما يتماشى والتجارب الإقليمية والدولية.

- إقامة شراكة مستمرة بين كليات التربية ومراقبات التعليم بالبلديات. تهدف هذه الشراكة إلى توحيد الرؤى والجهود للوصول إلى مخرجات تعلّم مستهدفة تخدم الاحتياجات المجتمعية والتنموية.
- يجب على كليات التربية القيام بعمليات تقويم وتطوير الأقسام، والبرامج العلميّة القائمة كل خمسة أعوام. يتعين تحديد جوانب التحسين لتتماشى هذه البرامج مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية بشكل مستمر.
- من الضروري تحسين معايير تعيين أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية بالجامعات الليبية، وذلك لتمكين هذه الكليات من تحقيق رسالتها وأهدافها. يجب ضمان اختيار أكفأ المُتقدّمين، وقبولهم في أقسام، وبرامج كليات التربية.
- بناء برامج تدريب مستمرة للمعلمين أثناء الخدمة وفق نظام ينسجم مع ساعات عملهم. يمكن اعتماد التعليم الرقمي / المدمج لهذا النوع من التأهيل والتدريب. كما يمكن أن تسهم الشراكات مع المؤسسات التعليمية الإقليمية والدولية في توفير فرص تدريب فعالة للمعلمين.
- يجب أن تكون مناهج مرنة وملائمة لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية. مما يضمن أن يكون المعلمون مجهزين بالمعرفة والمهارات المطلوبة.
- ينبغي أن يكون التدريب العملي مصحوبًا بتقييم دوري شامل، بدلًا من أن يكون في نهاية فترة التدريب. سيساعد ذلك في تقديم تغذية راجعة مستمرة لتحسين الأداء، ويسهم في تضييق الجفوة بين التعليم النظري والتطبيق العملي.

وخلاصة ما سبق، فإن تنفيذ هذه المقترحات ليست عملية سهلة، ولا يمكن أن تتحقق دون حدوث مشاكل. الأمر مرتبط بدرجة كبير بوجود إرادة سياسية من قبل الحكومة لتنفيذها. إذا توفرت هذه الإرادة، فإن هذه المقترحات ستساهم في تعزيز جودة برامج إعداد المعلمين وتنميتهم مهنيًا، مما يضمن تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية.

7. المراجع

[1] اعواج، دلال ، برنامج اعداد المعلمين في الجامعات الليبية الواقع والطموح، حوار المتمدن : https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=233825
[2] تقرير إعادة هيكلة الجامعات العامة في ليبيا (2020) وزارة التعليم والبحث العلمي. غير منشور.
[3] تقرير عن واقع برامج إعداد المعلمين في العالم العربي، (2017)، منشورات المركز الإقليمي للجودة والتميز في التعليم.
[4] تقرير لجنة تقييم كليات التربية، (2019). وزارة التعليم والبحث العلمي، غير منشور.
[5] تقرير لجنة تقييم أوضاع كليات التربية والآداب والعلوم بالجامعات الليبية، (2021)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
[6] تقرير لجنة تقييم كليات التربية قرار رقم 168، (2021)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، غير منشور
[7] الشوابكة، ابتسام عبد النبي، (2020). واقع برامج تربية وإعداد المعلمين في الأردن، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 16، مارس، ص 1- 27
[8] العازمي، بدر حمد، وآخرون، (2016) . تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلم التعليم العام بالعالم العربي لمواجهة المستجدات المحلية والعالمية، مجلة كلية التربية بنها، العدد 108 أكتوبر ج 1، ص 1 -98.
[9] العصيمي، هلال هادي عايش، الروقي، عبد العزيز عوض ماطر. (2022) . تطوير برامج إعداد المعلم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب عالمية رائدة في برامج إعداد المعلمين، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 62، ص 63- 108
[10] العوجزي، منى سالم .(2023)، تصور مقترح لتطوير برامج إعدا المعلمين بكليات التربية بالجامعات الليبية في ضوء خبرات بعض الدول "دراسة وصفية" . مجلة كلية التربية – جامعة سرت، مج 2 العدد 3 . ص 155-174
[11] لائحة بشأن اللائحة التنظيمية لكليات التربية بالجامعات الليبية، رقم (465) لسنة 2022م، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
[12] لجنة تطوير برامج إعداد المعلم بالمملكة العربية السعودية، شوهد بتاريخ 25 أكتوبر 2024م، الرابط المتاح https://departments.moe.gov.sa/PlanningDevelopment/RelatedDepartments/committee/Pages/default.aspx :
[13] مرجين، حسين سالم، وآخرون ، (2021) .مقترح لائحة كليات التربية في الجامعات الليبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.